



القيم العالمية للديمقراطية واققتصاد السوق

أنور إبراهيم

رئيس الوزراء ووزير المالية
السابق في ماليزيا

تجربة شرق آسيا

اسمحوا لي أن نبدأ بالتأمل في تجربة شرق آسيا لأنني أعتقد أنها مهمة بالنسبة لبعض الدول في أكثر المناطق صراعًا: الشرق الأوسط، وأفغانستان. لعلكم تتذكرون الآن تقرير البنك الدولي عن "المعجزة الاقتصادية" في شرق آسيا، رغم أن أنظمة بعض دول شرق آسيا لم تكن بالتأكيد ديمقراطية، أو أنها كانت فاشستية إلى حد ما، أو "ديمقراطيات غير تحررية" حسب وصف فريد زكريا، إلا أن جميع هذه الدول كانت تؤمن إلى حد ما بدور القطاع الخاص، ودور المؤسسات الخاصة، ومن الثابت بكل تأكيد أنها كانت محقة في ذلك إلى حد كبير. لا شك أن هذه الدول دفعت النمو بمعدلات مثيرة للإعجاب، وهذا في حد ذاته يفتح آفاقًا جديدة للاستشراف والتفكير نحو تحقيق المزيد من الإصلاح والمزيد من الحرية، وهو ما يسمى في هذا السياق بالحكم الديمقراطي.

الحاجة إلى المزيد من الحكم الديمقراطي

يتساءل بعض أصدقائي في الشرق الأوسط: "لماذا يجب علينا استعمال مصطلح الديمقراطية؟" .. يمكنكم استعمال أي مصطلح آخر طالما كنتم تتحدثون عن حرية الوجدان والعقيدة، وحرية التعبير، وحرية التنظيم، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، إلخ. وعندما تتحدثون عن الأسس الصحيحة والقوية للاقتصاد الكلي في شرق آسيا لا يمكنكم استبعاد مبدأ القاعدة الأساسية للحرية وحقوق الإنسان، وإلا فإن أسئلة المواطنين سوف تستمر: لماذا ندفع الاقتصاد إلى الأمام إذا كنتم لم تفكروا في العدالة أبدًا، بل تتكرون الحقوق الأساسية لشعبكم؟.. وهذا هو الخطاب الذي ظهر أخيرًا على شكل صراع كبير في المجتمع المدني، وبين المواطنين أنفسهم. وكلما زاد تقدم الدولة وتطورها كلما انفتحت على آفاق جديدة وأفكار جديدة. ومن المؤكد أن مسألة الحرية تعني الكثير وجدانيًا بالنسبة لمعظم الناس.



اقتصاد السوق الحقيقي يعني الحرية

كنت أحد وزراء المالية القلائل في المنطقة الذين حذروا البنك الدولي في ذلك الوقت. حدث أنني كنت رئيساً للجنة التنمية التابعة لبنك وصندوق النقد الدوليين، وحذرتهما من شدة الإبتهاج بالمعجزة، فقد يكون مصطلح "المعجزة" مضللاً. فما هو وجه الإعجاز إذا كانت العولمة لم تمس أربعة أخماس الناس في الصين، كما أن نصف الصينيين كانوا يعيشون في فقر مدقع آنذاك؟.. وما الشيء الرائع الذي حدث حتى في ماليزيا؟.. لأنني أعلم كوزير للمالية، أنني كنت أمضي قدماً لتحقيق بعض البرامج مثل الإسكان الشعبي، وجودة التعليم، والصحة، والبنية التحتية الأساسية لنصف سكان البلاد. إذن مصطلح "التنمية" مقبول و"التقدم" مقبول، أما "معجزة"، و"أسس قوية للاقتصاد الكلي" فهي مصطلحات مضللة بالتأكيد. لذا هناك نقطة ذات أهمية كبيرة يجب علينا أن نتعلمها، هي أنك عندما تتحدث عن اقتصاد السوق، فأنت تتحدث عن الحرية.

التجربة الماليزية

اسمحوا لي مرة أخرى بالعودة إلى الماضي. عندما كنت أؤكد في خطب الموازنات على ضرورة تخفيض الضرائب، لم يكن هذا يكتسب شعبية كبيرة بالضرورة، وكانت هناك بعض الخلافات بيني وبين رئيسي آنذاك. كان يريد موارد ومبالغ كافية لتنفيذ مشاريع عملاقة، فكان يريد إنشاء أطول كوبري في العالم، وأعلى مبنى في العالم، وأضخم سد في العالم، وأكبر مدينة في العالم، بينما كنت أحاول تخفيض الضرائب، لأنني كنت أعتقد أنه من خلال تخفيض الضرائب فقط يمكن زيادة الإنتاجية، وأن الأولوية يجب أن تكون لتحقيق أحسن تعليم في العالم، أو على الأقل تحسين التعليم إذا لم نتمكن من الوصول إلى أحسن النظم. أو أن تكون الأولوية لأحسن خدمات عامة، أو أحسن بنى تحتية، أو أحسن تكنولوجيا للمعلومات، وذلك بدلاً من إنشاء بنية أساسية ضخمة من أجل الاستعراض فقط. ولذلك لم أقتبس من آدم سميث، بل اقتبست من ابن خلدون لحث الجماهير على تحقيق إنتاجية أكبر.

الحكومة الرشيدة كقيمة كونية

لما كانت ماليزيا دولة متعددة الأعراق ومتعددة الأديان، فقد رجعت إلى ابن خلدون، والإصلاحي الصيني وانج آنشي الذي ينتمي إلى سلالة سونج الشمالية الحاكمة، عندما كنت أتحدث عن نفس القضايا: الحوكمة، والحاجة إلى النظام، بالطبع مصطلحات المساءلة والشفافية ورفع القيود، لم تكن مستخدمة في ذلك الوقت، لكنهما كانا بكل تأكيد يتحدثان عن الحوكمة الرشيدة، وعن تدابير مكافحة الفساد، والحاجة إلى خفض الضرائب وعدم إقتال كاهل المجتمع بالضرائب الباهظة. ما أعنيه أن كل هذه الصفات صحيحة، لكن فلندع الدول والمجتمعات والثقافات تبحر بطريقتها الخاصة، مع القليل من التعديلات. الخطر في هذه المرونة دائماً هو أن الناس يسيئون استخدام هذه الأفكار للدفاع عن إجراءات قمعية يستخدمونها لدفع عجلة الاقتصاد مع حماية المحسوبية والفساد في الوقت ذاته. وهذه هي النقطة الأولى.



ميراث آدم سميث

كنت في فلورنسا في الأسبوع الماضي مع أمارتيا سين، وإيما روتشيلد، وميشيل كامديسيوس.. كان الحديث شيقاً.. كنا نحن الأربعة نتحدث طوال النهار وأثناء الليل عن كيفية حل مشاكل العالم، كان رأينا جميعاً بطبيعة الحال أن مفتاح الحل هو التنمية والحرية، وكنت متحمساً وأنا أتناقش مع هؤلاء الأصدقاء القدامى. أشارت إيما روتشيلد إلى الحاجة لإعادة تفسير ثروة الأمم لآدم سميث. قلت: إنني أتذكر حوارني مع بعض أساتذة الاقتصاد الذين كانوا يقدمون للطلاب مقتطفات قليلة من كتاب ثروة الأمم لآدم سميث، دون أن يصروا على أن يفهم الطلاب بوضوح كل أطروحته: ليس فقط ثروة الأمم بل وأيضاً نظرية الوجدان الأخلاقي.

الحاجة إلى القيم في السوق الحرة

لأننا عندما نفعل ذلك يمكننا أن نواجه الرأي الخاص بتجاوزات الرأسمالية التي يغذيها الطمع، ويربطها كثيرون في دول العالم النامي بالعولمة والرأسمالية والسوق الحرة، التي يعتقدون أنها سوق تطبق سياسة عدم التدخل وتصح نفسها بنفسها. أنت لست بحاجة إلى أن تستخدم أي نص كلاسيكي آخر لمواجهة هذه الجدلية، لأن آدم سميث مقنع في حجته المدافعة عن حرية السوق، وقد ساق أمثلة واضحة من التجاوزات الرأسمالية، وهو يذكرنا باليد الخفية، وبالحاجة إلى الحماية من التجاوزات، شريطة تضمين القيم المعنوية والأخلاقية في السوق. وهذا هو ما تعبر عنه آراء جون روجي بوضوح في حديثه عن "الليبرالية المتضمنة".

دفاعاً عن الأسواق الحرة

إنني أ طرح هذه القضية لأن . من سوء الحظ . هذا الجدل العنيف بين مؤيدي حرية السوق ومناهضيها يُحرز بعض التقدم. وأخشى أن يؤدي النقد المفرط لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . كما فعل جوزيف ستيجليتز في العولمة والمستاعون منها . إلى إيجاد ذرائع للقادة الفاشستيين المناوئين للسوق الحرة كي يتذرعوا به للتهرب من القيام بالإصلاحات، أو التخلي عن فكرة الحاجة إلى السوق الحرة ككل. لكن إذا أردت أن تنجح ، فلا يمكنك أن تقبل الحلول الوسط فيما يتعلق بالحاجة إلى السوق الحرة كنظام. وإذا أردت أن تنجح اقتصادياً، فلا تهتم بما تقوله الإدارة الأمريكية. لكي تنجو . سواء كنت مسلماً أو هندوسياً أو مسيحياً، أو كنت من الدول النامية أو الدول المتقدمة . لا بد أن تلتزم بنظام الاقتصاد الحر، لا بد أن تلتزم بمبادئ الحرية الأساسية. أعتقد أن هذا هو الخطاب المطلوب على هذا المستوى، بدلاً من مجرد الوقوف موقف الدفاع أو الاعتذار.

الأسواق وتوزيع الثروة

من منا يؤمن بمبدأ الحرية والمشروعات الخاصة لدفع الاقتصاد إلى الأمام، لا بد أن يفعل ذلك بعقيدة قوية وثقة كبيرة. عندما كنت طالباً في جامعة الملايو في كوالالمبور، كنا نتجه قليلاً نحو يسار الوسط، وعندما أصبحت وزيراً للمالية سألني بعض زملائي القدامى . الذين أصبح بعضهم أساتذة جامعيين . "وماذا عن مبدأ التوزيع؟ هل نسيته؟"،



قلت لهم إنني ما زلت أذكره، لكننا في تلك الأيام توقفنا عند مجرد التوزيع، وأدركنا أننا كنا نوزع الفقر، لأنه لم يكن هناك نمو. وأنا الآن لست بعيداً عن مبدأ عدالة التوزيع لراولز، رغم أنني واع بمناظرة راولز - نوزيك، لكنك - على الأقل. إذا كنت تدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وتمكن الناس، وتشجع العمل الحر، فإنك توزع الثروة، ويمكنك أن تضمن حصول المهمشين والفقراء والمضطهدين على فوائد كبيرة من تنمية الاقتصاد.

هذه الآراء تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز المشروعات الدولية الخاصة. يصرح مركز المشروعات الدولية الخاصة بطبع، وترجمة، و/أو استخدام المواد المتاحة في قاعات التدريس من خلال موقع معهد التنمية التابع للمركز على الإنترنت بشرط: (1) الإشارة بشكل مناسب للمؤلف الأصلي وللمركز، (2) إخطار المركز بمكان وكيفية استخدام هذه المادة.

مركز المشروعات الدولية الخاصة

(Center for International Private Enterprise)
1211 Connecticut Ave NW • Suite 700 • Washington, DC 20036 • USA
ph: (202) 721-9200 • www.cipe.org • e-mail: education@cipe.org